

الجزء الأول

الفصل الأول

**القرن الأفريقي..
ديكتاتورية الجغرافيا وثوابت التاريخ**

obeikandi.com

الاستقرار . الفريضة الغائبة

تُعتبرُ منطقة القرن الأفريقي من أكثر المناطق تعقيداً في القارة الأفريقية، ذلك لأنها ومنذ زمنٍ طويلٍ اختصت بسلسلة من الحروب المتصلة والنزاعات المتواصلة بين شعوبها، تحت غطاء التناقضات القوميّة والإثنيّة والطائفية والعشائريّة والسياسيّة، وطبقاً لذلك فقد تشظت المنطقة في القرون الماضية إلى دويلاتٍ وممالكٍ وسلطناتٍ وإماراتٍ إقطاعيّة، ولم تكتسب حدودها السياسيّة والإداريّة الرّاهنة إلا في أوائل القرن الماضي.

نتيجة لتلك الصراعات والحروب، ظلّ الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي بمثابة "الفريضة الغائبة"، وكان السلام أشبه بالسُّبب الرّاحلة التي تعج بها سماء المنطقة، لا تمطر إلا لماماً.. هنا وهناك.

ليست النزاعات الداخليّة ولا الحروب المُتداخلة والمتصلة هما وحدهما اللذين أكسبا المنطقة طابعها غير المُستقر، إذ أنها علاوة على ذلك كانت على الدوام مصدر أطماع القوى الاستعماريّة منذ النصف الأوّل من القرن السادس عشر، وفي تاريخها الحديث كانت محوراً للتنازع بين الطُبين الكبارين، اللذين تنافسا بشتى السُّبُل والوسائل في ظلّ الحرب الباردة للهيمنة على دُولها، وذلك باستقطاباتٍ غابت فيها الإرادة الوطنيّة للنُخب الحاكمة، وكانت أقرب لبيادق تتحرّك في رُعة شطرنجٍ محدودة. ولعلّ السبب الحقيقي لذلك التنافس يعود بالدرجة الأولى للأهميّة الإستراتيجيّة للمنطقة، وهذا ما لُخصه تماماً الإعلان الصادر عن وزارة الخارجية "السوفييتيّة" في ٣ فبراير (شباط) ١٩٧٨، أي في أوج التنافس المحموم بينها والولايات المتحدة الأمريكيّة، بنصٍ غاية في الدقة: «تعتبر منطقة القرن الأفريقي ذات أهميّة عسكريّة وسياسيّة واقتصاديّة، وذلك يعود أساساً لموقعها حيث تلتقي قارّتا أفريقيا وآسيا، وهناك موانئ جيّدة عدّة في الخليج الفارسي والمحيط الهندي. وأكثر من ذلك، فهناك طرق بحريّة تربط البلدان المنتجة للنفط بأمريكا وأوروبا». (١)

نظراً لإستراتيجيّة الموقع الجُغرافي المُطل على البحر الأحمر، بشواطئ تمتد لما يقارب الألف كيلومتر، كان لإريتريا النصيب الأوفر في توالي وتعاقب القوى الاستعماريّة عليها، أي أن "ديكتاتورية" الجغرافيا لعبت دوراً مؤثراً في صناعه التاريخ، ولربّما تقاطعها معاً - أي ديكتاتورية الجغرافيا وثوابت التاريخ -

يهيئ قديراً منطقياً في تفسير التعقيدات السياسية التي اجتاحت دول المنطقة بعد انحسار نفوذ القوى الاستعمارية بالنمط التقليدي الذي هيمن عليها لعشرات السنين.

ضمن تلك المعطيات، لا بُدَّ من الإشارة إلى أن إثيوبيا لعبت دوراً مركزياً في الاحتلالات الاستعمارية التي رُزنت بها إريتريا عبر مئات السنين، مرّة كقنطرة انطلاق، ومراتٍ أخرى "كمخلب قط" في تنفيذ مخططات القوى الاستعمارية.

وقد تحصّنت إثيوبيا في طموحاتها التوسعية دوماً، بذريعة أنها "جزيرة مسيحية" في "محيط إسلامي"، وذلك طمعاً في مساندة القوى الخارجية.

ففي زمن متأخر من القرن التاسع عشر، كانت إرتريا: «ضحية قوتين توسعيتين، هما أثيوبيا وإيطاليا» (٢).. وتالياً دخلت في مرحلة التواطؤ الإثيوبي-البريطاني، ولاحقاً مرحلة الشراكة الإثيوبية الأمريكية، ثم مرحلة الحلف الإثيوبي السوفيتي.

لقد كانت الاستعانة بالآخر قاسماً مشتركاً في كلِّ المراحل، ونهجاً ثابتاً عند كل من توالى على حكم إثيوبيا، ورفعت خلال تلك المراحل شعارات متباينة، القومية والتقدمية والوطنية والعقائدية المسيحية.. الخ، وذلك بالعزف على لحن واحد: «إثيوبيا الكبرى»، أو «إثيوبيا الموحدة».

بداية العواصف

في مستهلِّ القرن السادس عشر، تحديداً في أبريل (نيسان) من العام ١٥٢٠، رست سفن برتغالية على الشواطئ الساحلية الإرترية، ونزلت القوات البرتغالية دون مقاومة تذكر، وأعدت عُدها للسيطرة على التجارة البحرية، ولم يكن في طموحها - بل حتى في مقدورها - التوسُّع داخل الأراضي الإرترية أو الإثيوبية، والتي كانت مُقسَّمة إلى ممالك وسلطنات وإمارات صغيرة، ولهذا كان احتلالها لتلك المنطقة أشبه بالاحتلال العابر أو المحدود لأن هدفها كان محصوراً في المسألة التجارية وكيفية السيطرة على السواحل تحقيقاً لذلك الغرض.

وفي العام ١٥٣٨، كان الأتراك العثمانيون قد أكملوا احتلالهم لمدينة عدن على الساحل المقابل، فتطلَّعوا إلى الشط الآخر من البحر الأحمر، فاستولوا على مُصوِّع في العام ١٥٥٧، وحلَّوا محل البرتغاليين.

كانت سياسة الدولة العثمانية إتباع الأسلوب الرضائي في إدارة شئون مستعمراتهم مع حلفائهم، ولذلك قاموا بإبرام معاهدة مع مصر الخديوية - لما بينهما من روابط - لإدارة ميناء مُصوِّع وبعض المناطق المجاورة له التي توفر الحماية والدعم اللازمين.

غير أن مصر الخديوية بعد سنواتٍ قليلة من إدارتها الميناء، طمحت في التوغُّل أكثر لأن «إسماعيل باشا منذ أن وُلِّي الحكم في مصر، ظلَّ يصبو إلى

إلحاق ثغري مُصَوِّع وسواكن نهائياً بالسُودان بصفة دائمة لا بصفة مُؤقتة كما كان الحال في عهد جده محمَّد علي باشا، فكتب للباب العالي بضرورة هذه المسألة». (٣)

بعد الرِدِّ الذي كان إيجابياً، تحرَّكت قوَّاتها في العام ١٨٧٢ صوب إقليم «كرن»، وقامت باحتلاله، ثم تقدَّمت أكثر إلى العمق وقامت باحتلال بعض المناطق المحيطة بالعاصمة الحالية أسمرًا.

عندئذٍ تراءت لإسماعيل باشا مسألة صعوبة إدارة السُودان تحت ظلِّ حكومة مركزية مقرَّها الخرطوم، خاصةً بعد إضافة المناطق الجديدة في سواحل البحر الأحمر وما جاورها، فقرَّر فصل السُودان الشرقي وإلحاق تلك المناطق به وجعله محافظة بإدارة واحدة، عيَّن عليها ممتاز باشا محافظاً.

ورد في أمر التعديل: «إنه بالنظر لما هو معلوم من اتساع جهات الأقاليم السودانية وتباعدتها عن بعضها البعض بمسافاتٍ جسيمة، مما يشقُّ على الحكمادارية استدراك استكشافاتها واختبار أحوال سكانها في زمنٍ مستقرب». (٤)

على الجانب الآخر، كانت هذه التطوُّرات قد أصبحت مصدر قلقٍ ووقعت موقعاً غير مريح بالنسبة لحاكم إثيوبيا في ذلك الوقت «يوهانس الرابع»، الذي ركز جُلَّ اهتمامه ونظر للموضوع بمنظور عقائدي، باعتباره صراعاً مسيحياً- إسلامياً، لا سيَّما وأنه في الأساس وبغرض دعم أركان حكمه «كان قد استعان بالكنيسة الأرثوذكسية في أبيسينيا التي كانت خاضعة للكنيسة القبطية المصرية». (٥). فأصبح لها دور فعلي في: «محاولات تشكيل مملكة مسيحية ضدَّ الحكم الإسلامي التركي». (٦)

بهذا الفهم، أراد يوهانس أن يضع حداً لهذا التوسُّع الذي بات يهدِّد وجوده، فقام بتجهيز قوَّاته، فاشتبكت جيوشه مع المصريين في سلسلة معارك في شرق مُصَوِّع بعد أن «استعان بالارتريين وحلفانهم التيفراويين ووضع حداً لتلك المغامرة العسكرية التي كانت غالية وكارثة بالنسبة لهم» (٧). وكذا استعان بالبريطانيين الذين كافأوه بالسلاح لموقفٍ سابقٍ عندما وقف إلى جانبهم ضدَّ الإمبراطور «ثيودورس» عندما تصدَّى لحملتهم.

بعد الهزيمة، بدأت الدولة الخديوية تبحث عن تسوية سياسية وإدارية، ولم يطلَّ انتظارها، حيث وجدت بُغيتها في تعيين الإدارة البريطانية لِعُردون باشا حكمداراً على عموم الأقاليم السودانية بعد أن اضطربت أحوالها. كان عُردون قد زار السُودان قبل ذلك وبقي فيه متجولاً في أقاليمه قرابة العام والنصف، ثم غادره كارهاً إلى لندن في عام ١٨٧٧، وما كان استدعاؤه إلا لأنه أظهر كفاءةً حقيقيةً في مهمته الأولى في الصين وزيارته تلك المشار إليها إلى السودان.

عند وصوله إلى مصر قادماً من لندن «أبحر عُردون في باخرة علي البحر الأحمر ويَمُّم وجهه شطر مُصَوِّع لبيدأ رحلة تَفْقِدُ لرعاياه، وليحاول حلَّ مسائل الحدود المعلقة مع الحبشة - إن أمكن - كما أمره الجناب العالي». (٨)

كان ممثلاً ثقة في أنه قادر على تحقيق النجاح في مهمته تلك، «فتوقف أولاً في سواكن حيث اتفق مع الزعماء الأحباش المحليين علي إيقاف الأعمال العدائية» (٩). لكنه ما أن حلَّ بمُصَوِّع حتى «انهالت عليه البرقيات من الفاشر تنبئه بهجوم من قبل زغاوه وميدوب على حاميات الحكومة وتعلن له ثورة أحد أمراء دار فور» (١٠)، فقطع رحلته.. ترك كل شيء عالقاً، وغادر مُصَوِّع براً إلى الخرطوم.

لم يكن التمرد الذي اندلع في غرب السودان بالحدث الكبير، فقد أخذ في مهده بعد وصول عُردون إلى الخرطوم، والذي لم يمكث طويلاً، فبعد أن قام بسلسلة من الإجراءات، قفل راجعاً إلى لندن في نهاية عام ١٨٧٩ وخلفه رؤوف باشا!

لكن غرب السودان فيما بعد قد شهد تمركز ثورة المهديّة في العام ١٨٨٢ وهو عام حصار مدينة الأبيض وسقوطها عام ١٨٨٣، وكان قد بزغ فجرها أساساً في الجزيرة أبا في أغسطس (أب) ١٨٨١ على يد محمّد أحمد بن عبدالله، الشهير بـ"المهدي".

استدعي عُردون للمرّة الثالثة بعد مطالبات شعبية واسعة وضغوط على الحكومة البريطانية، وذلك بعد أن ذاع خبر الهالك الذي تعرّض له جيش "هيكس باشا" عنى بُعد نحو ٣٠ ميلاً جنوب الأبيض، وكان هدف حملته تلك القضاء على الثورة المهديّة إثر انتشار صيتها خارج الإطار الجغرافي للقطن السوداني.

وصل عُردون الخرطوم في فبراير (شباط) عام ١٨٨٤، وكان المهدي قد سجّل آنذاك انتصارات متوالية، وأصبح يتأهب لدخول الخرطوم.

بعد نحو شهر من وصول عُردون، ضرب المهدي حصاراً على الخرطوم امتدّ لما يقارب العام، كان عُردون خلاله في انتظار الذي يأتي ولم يأت، وقد سقطت الخرطوم بعدها بالصورة الميلودرامية المعروفة في الساعة الثالثة من صباح يوم ٢٦ يناير (كانون الثاني) عام ١٨٨٥ «بعد أن غرب القمر مبكراً في تلك الليلة» (١١). وقبّل عُردون الذي كان قد صوّى آخر صفحة من مذكراته قبل ذلك بأيام قليلة، وحملها رسوياً امتضى ظهر الباخرة "بوردين" في رحلة الالعودة.

كانت تلك الانتصارات قد حفزت المهدي على التفكير للاستمرار في نشر دعوته في البلدان المجاورة، مسلماً كان أم حرباً.. وكانت انتصاراته تلك قد تناهت إلى سمع الإمبراطور "يوهانس"، فاستظهر سرورا لها وبادر بمخاطبة المهدي

متوخياً شيئاً من العلاقة، إذ أن موقفه كان عصبياً وهو بين قُطبي رحى، ينظر إلى استحكام الاحتلال الإيطالي لإريتريا بعين الريبة، وفي نفس الوقت ينصب عين الشك على "منليك" في الهضبة، خاصة وأن هذا الأخير كان يتطلع للتحالف مع أي غازٍ «بُغية إعلانه ملكاً علي الحبشة». (١٢)

ردُّ "المهدي" على خطاب "يوهانس" في ١٦ يونيو (حزيران) ١٨٨٥ - أي قبل وفاته بأسبوع واحد فقط - وحوى الخطاب الكثير من صيغ الاعتداد بالنفس والمنهج، إلى جانب انه لم يخلُ من عباراتٍ قاسية تُنمُّ عن تهديدٍ ووعيدٍ بالغين، إذ أكد له بعد أن أثنى عليه لمحاولته معرفة حقيقة المهدي «إن الإسلام قد نسخ كل الديانات ومن ضمنها المسيحية».. وطلب إليه الدخول في الإسلام اقتداءً بسلفه "النجاشي" وان يصير في كنف المهدي.. ثم أنهى الخطاب بتهديد قاطع: «وإن أبيت إلا الإعراض فإنا عليك إثمك وإثم من اتبعك ولائدٌ من وقوعك تحت يدينا». (١٣)

لعلَّ خشونة اللغة التي استخدمها المهدي كانت محرّضاً للإمبراطور "يوهانس" أن يتباطأ في الردِّ - لا العكس - كما ارتأى المهدي، ويعتقد أن طول الفترة الزمنية يعود إلى أن الإمبراطور "يوهانس" كان يناور خلالها ويسعى لحليفٍ آخر يتكئ عليه إذا ما عزم المهدي على تطبيق القول بالفعل.

لكن الواقع أن المهدي كان قد انتقل إلى الرفيق الأعلى حين وصول رد "يوهانس" المؤرَّخ في ٢٤ سبتمبر (أيلول) ١٨٨٥، وخلفه الخليفة عبدالله التعايشي.

كان رد "يوهانس" موازياً من حيث خشونة اللغة التي استخدمها المهدي، فرفض رفضاً صريحاً «الطريقة التي خاطبه بها المهدي، كما رفض دعوة المهدي له لدخول الإسلام، بل سخر وهزأ من تلك الدعوة وقابلها بدعوة المهدي نفسه للمسيحية». (١٤)

ليس مرجحاً إن كانت تلك الصراحة مردّها إلى أن "يوهانس" وجد حليفاً يوازره ضد المهدي، أم أنها اعتدادٌ أيضاً بالذات والملك والإمبراطورية. وأيا كانت الأسباب، فهذا التضاد في الخطابين قد عنى الحرب في معناه، لا سيّما وأن الخليفة عبدالله كان قد أزمع السير على خطى سلفه لتدعيم أركان حكمه.

بدأت الحرب بين الطرفين على مرحلتين، الأولى تولتها حملة نصَّب الخليفة على رأسها "حمدان أبو عنجه" فاشتبكت قواته مع قوَّات إثيوبية أقلَّ كفاءة وأدنى جاهزية لأن "يوهانس" كان يخوض معركة أخرى ضدَّ الإيطاليين، وبعد أن هزم "أبو عنجه" تلك القوَّة، استمرَّ في زحفه حتى دخل "غوندار" العاصمة السياسية والإدارية لإمبراطورية يوهانس، ولم يجد فيها من يتصدى له، فاستباحها

جنوده وقاموا بإحراق مبانيها وهدم قصورها وكنائسها، ومن ثم رجع بقواته حتى دخل "القلبات" في الأرض السودانية.

لما فرغ "يوهانس" من معركته مع الإيطاليين وعاد إلي "غوندار" وجدها خاوية علي غروشها، وهاله ما رآه من دمار ألحقه بها الغزاة، فعزم لا على إلحاق هزيمة ساحقة بجيش الخليفة عبدالله ودحره، وإنما «تأديبهم، بل على الوصول إلى أمدرمان نفسها» (١٥) حيث السلطة المركزية.

هيا "يوهانس" جيشاً كبيراً قوامه التيغراي والأمهرا واتجه نحو القلبات حيث بدأت المعركة في ٨ مارس (آذار) ١٨٨٩ ونسبة لذلك الإعداد الجيد عدة وعتادا، «تمكّن من إحراز نصرٍ مُبكرٍ وسريعٍ على أنصار المهدي الذين كانوا تحت إمرة "الزاي طمل" بعد وفاة "حمدان أبو عنجه" في ٢٩ يناير (كانون الثاني) ١٨٨٩». (١٦)

غير أن ذلك النصر لم يدم طويلاً، إذ اخترقت إحدى الرصاصات جسد الإمبراطور الأثيوبي «فأحدثت تلك الرصاصة أثراً بالغاً في تغيير مجرى الحرب، فبعد أن كان الجيش على مقربة من النصر أخذوا يتراجعون وهم يلحقون جرحهم الإمبراطوري القاتل» (١٧). ثم بعد أن انجلى غبار المعركة «بالفعل وصل يوهانس (يوحنا) إلى أمدرمان، ولكن مجرد رأس مقطوع علق في سوقها» (١٨)، كانت المعركة قد استمرت يوماً واحداً، أي حتى صباح اليوم التالي ٩ مارس (آذار).

بمقتل "يوهانس" أصبح الطريق سالكاً أمام إيطاليا المتریصة، مثلما أصبحت الظروف مهيأة لـ "منليك" في المرتفعات الإثيوبية (مقاطعة شوا)، فبادر بإعلان نفسه وتنصيبها إمبراطوراً على إثيوبيا في نفس العام، ولكن كان عليه أن يناور خصمين، أحدهما إيطاليا المتریصة القابعة في الشمال، والخصم الآخر هم المهديون المتحفزون المرابطون في الغرب، وذلك لكي يطمئن قلبه ويهدأ باله في حكم الإمبراطورية التي توسعت برمية لم يرمها، وإن تمناها.

لاعب جديد في اللعبة

في رقعة أخرى، كانت ثمة أحداث تمرّ تحت السطح، ففي ظلّ التنافس الاستعماري الذي سبق ذكره على المنطقة، أرادت إيطاليا دخول المعترك أيضاً، فتطلعت نحو أفريقيا وكان ذلك بعد أن استكملت تأسيس وحداتها الإدارية وأركان دولتها السياسية في العام ١٨٧٠، لكنها لم تشأ خوض المغامرة مباشرة، فبدأت زحفاً انسيابياً لعدة ظروف خاصة بها على الرغم من بناء الدولة المشار إليه. من هذه الظروف أنها كانت «جزئياً تشكو تخلفاً اقتصادياً وحدائثاً سياسية كبلدٍ موحد، وأيضاً بسبب الهيمنة على الساحة من قبل بريطانيا وفرنسا، وكانت هنالك معارضة كبيرة للمغامرات الاستعمارية والدعم المتردد الوحيد لها كان

يأتي من قبل البرجوازية المصرفية والصناعية في المُدُن الإيطالية الشمالية» (١٩).

كان الدخول الانسيابي لإيطاليا قد بدأ عن طريق مُبشِّر إيطالي قَدِمَ للمنطقة من مدينة جنوا ويُدعى "سابيتو" بعد أن كلفته شركة ملاحية إيطالية "روباتينو" بشراء قطعة أرض صغيرة في خليج عصب عام ١٨٦٩ (ويلاحظ أنه ذات العام الذي افتتحت فيه قناة السويس رسمياً، الأمر الذي عزز الأهمية الإستراتيجية لشواطئ البحر الأحمر وباب المندب). أرادت شركة روباتينو أن تستخدم تلك الأرض المشتراة كمحطة تموين لسفن الشركة القادمة من وإلى الهند.

ما لبثت الحكومة الإيطالية أن أبرمت اتفاقاً في ١٨٨٢ مع شركة روباتينو، وبموجب هذا الاتفاق تنازلت الشركة المذكورة عن امتيازاتها في ساحل "عصب"، فمضت إيطاليا في سياسة توسعية، غضت بريطانيا عنها الطرف، بل قَدِمَت لها دعماً دبلوماسياً وقامت بتشجيعها «لتضع حداً للتوسع الفرنسي المنافس» (٢٠)، إذ أن فرنسا كانت آنذاك قد بسطت سيادتها واستولت على منطقة "جيبوتي" ثم اتجهت شمالاً لتحل خليج "تاجوراء" وتطلعت إلى "عصب".

في العام ١٨٨٥، قامت قوات إيطالية بالنزول في ميناء مُصَوَّع، مكرسة بذلك الاحتلال الفعلي لإريتريا، وجاء نزول قواتها في ميناء مُصَوَّع بدعوى «عجز حكومة خديوي مصر عن تأمين حياة الرعايا الإيطاليين». (٢١) وكان ذلك على إثر مقتل رحالة إيطالي "جوستانو بيانكي" في منطقة "دنكاليا" أقصى الجنوب الشرقي لإرتريا.

من جهة أخرى، نجح "منليك" في استمالة الإيطاليين نحوه، وإزاء طموحه في تنصيب نفسه إمبراطوراً، قامت إيطاليا بمساعدته لغرضين: الأول، حتى يتسنى لها من خلال ذلك الدعم فرض وصايتها الباطنية على العرش بالتحكم في سياساته.. والثاني، لكي يغض "منليك" الطرف عن نواياها التوسعية. وبالنظر لهذه المصلحة المتبادلة، تمَّ الحلف بين الطرفين، وبموجبه مضت إيطاليا سنة وراء أخرى في بسط نفوذها على إريتريا.

عندما دان لها كل شيء، قام الملك "أمبرتو الأول" ملك إيطاليا بإصدار مرسوم من البلاط الملكي في عام ١٨٩٠ يقضي بتأسيس "مستعمرة إريتريا" أطلق عليها اسم «إريتريا إحياءاً للتسمية الرومانية» "ماري إريتريوم" المأخوذة عن التسمية اليونانية القديمة للبحر الأحمر "سينوس إريتريوس"، وهكذا تأسست مستعمرة إريتريا بحدودها الحالية» (٢٢). لكن منليك الذي هادنه الإيطاليون وقَدَموا له الدعم توجَّس خيفةً منهم بعد إعلانهم إريتريا كمستعمرة.

بعد نحو أربع سنوات من تنصيبه إمبراطوراً، قام بإلغاء معاهدة "أوتشيلي" في العام ١٨٩٣ والتي سبق أن وقعها مع الإيطاليين بعد نحو شهرين من تنصيبه

إمبراطوراً، أي في ٢ مايو (أيار) ١٨٨٩. وقد استند في إلقائه إلى ما أسماه بالتناقص بين النصين الأمهري والإيطالي، وقد رأى أن الثاني الذي منح إيطاليا حق الوصاية على إثيوبيا باطل لأنه لا يوجد ما يقابله في النص الأمهري وانه - أي منليك - لم يوافق عليه.

تبع تلك الخطوة الجريئة عزم منليك مباشرة على مواجهة الإيطاليين، لكن كان عليه أولاً - وهو بصدد استبدال حليف بحليف - أن يهادن الخليفة عبدالله التعايشي في الغرب، ولم يكن ثمة خيار أمامه غير أن يفعل ذلك، فأرسل له في هذا الخصوص، وفي الوقت نفسه التمس دعماً من فرنسا التي كانت تحتل جيبوتي، فسارعت هذه لأنها خشيت استراتيجياً أن تقع بين فكي الكماشة، بوجود إيطاليا في الجنوب الصومالي وفي إريتريا أيضاً.

طلب منليك كذلك من روسيا القيصرية أن تدعمه، وقد اتضح أن محاولته مهادنة المهديين في الغرب لم تكن سوى تسكين مؤقت لتلك الجبهة، ذلك لأن محاولاته تلك كانت قد بدأت شفاهة عبر رسول أرسله للخليفة عبدالله، ولما استمع إليه هذا الأخير طلب منه العودة والرجوع إليه مجدداً برسالة رسمية ممهورة بخاتم الإمبراطور، فلم يفعل منليك ما طلب منه الخليفة لأنه كان عندئذ قد وجد من هو أكبر قامة من الخليفة عبدالله في الحلف معه لمواجهة الإيطاليين، الذين واجههم حقاً في معركة "عدوه" الشهيرة، وهزمهم هزيمة ساحقة في ٩ مارس (آذار) ١٨٩٦ بأشتباك لم يدم سوى يوم واحد، كان بعده نحو ستة آلاف جندي إيطالي في عداد القتلى، وهو أكثر من العدد الذي ضحى به الإيطاليون في سبيل توحيد بلادهم كلها. ولهذا كان وقع الهزيمة قاسياً، لم يستطع رنين أجراس كنائس روما - التي انطلقت دونما هوادة - أن تطفى مرارتها، ثم لم يكن أمام الإيطاليين بد من لعق جراحهم والانكفاء على أنفسهم لترتيب أوضاعهم في الجزء المتبقي من التركة الاستعمارية (إريتريا)، وفي الوقت نفسه تخلى منليك عن طموحاته ووقع مع الإيطاليين سلاماً لم يكن متكافئاً في مظهره لولا معركة "عدوه" التي مثلت فيما بعد تأميناً للإمبراطورية الإثيوبية من تنافس وتكالب الدول الاستعمارية وأطماعها المشبوبة في المنطقة. فلم تخضع إثيوبيا بعد تلك المعركة لأي قوى استعمارية أوروبية سوى لفترة قصيرة (١٩٣٦-١٩٤١) كانت من نصيب الإيطاليين بعد أن استخدموا إريتريا كقاعدة انطلاق في غزوهم لها في العام ١٩٣٥.

التجذر الاستيطاني

كان الاستعمار الإيطالي لإريتريا قد اتخذ شكل الاستعمار الاستيطاني المعروف بكل مظاهره وألياته وأهدافه، وعلى الرغم من أن الاستعمار بشكل عام - أياً كانت هويته - يعمل على الانتقاص من السيادة الوطنية، ويشكل عبئاً نفسياً كبيراً في نفوس المواطنين، إلا أنه يمكن القول أن إريتريا شهدت تطوراً اقتصادياً وتجارياً وزراعياً بمجرد أن بدأ الإيطاليون في استثمار ثرواتها ومواردها

الطبيعية، وخاصة أن المواد الخام المتاحة وضعت أساساً جيداً لتطوير الصناعات الخفيفة.

لعلّ السبب الأساسي للطبيعة الاستيطانية للاستعمار الإيطالي هي أنهم رأوا في إريتريا مكاناً نموذجياً لتطبيق برامجهم ورؤاهم الاستيطانية، سواء كان الجاذب في ذلك الموارد الطبيعية أو المناخ المعتدل أو التعداد السكاني المنخفض.

وطبقاً للحافز الأخير، قاموا بفتح باب الهجرة على مصراعيه، ليتدفق من خلاله عشرات الآلاف من الإيطاليين ومن شتى القطاعات المهنية. وقد أدى فائض التوطين هذا بالضرورة إلى إحداث هزة في هيكل الدولة، الأمر الذي حتم إجراء تعديلات في النظاميين الاقتصادي والاجتماعي.

كان لا بد أن تمس تلك التعديلات مصالح المواطنين، وذلك ما حدث بالفعل بعد أن قامت السلطات بمصادرة مساحات واسعة من أراضيهم الخصبة التي كانوا يزرعونها بالطرق التقليدية في ألفة امتدت لعشرات السنين وتوارثتها أجيال مختلفة، وسلمت ببساطة للمستوطنين الجدد، والأمر نفسه جرى على القطاعات الإنتاجية الأخرى.

لكن بعيداً عن مشاعر الغبن الاجتماعي الذي حاق بالمواطنين، حدثت طفرة زراعية وصناعية، الأمر الذي أدى إلى استقرار نسبي بنظرية الهرم المعكوس، قاعدته جحافل المستعمرين الجدد ورأسه تعلقت فيه طموحات وآمال السكان الأصليين.

ولمزيد من التحول في بنية المجتمع من أجل رفاهية أكثر لقاعدة الهرم، قامت السلطة الاستعمارية بتشييد المستشفيات والمدارس ومحطات توليد الكهرباء وربط أطراف البلاد بشبكة متقدمة من الاتصالات والطرق، وتمتعت أسمرًا على وجه الخصوص بخدمات جيدة، إذ نظر إليها الإيطاليون في الأصل على أنها نموذج مصغر لعاصمتهم الأوروبية، فأطلقوا عليها اسم "روما الصغيرة" أو "روما الأفريقية"، لربما بغرض تخفيف حدة "الأغتراب الاستيطاني" للقادمين الجدد.

ولم يكن المستوطنون في انتظار من يببّد وحشتهم، فمضوا من تلقاء أنفسهم إلى التزاوج من المواطنين ومصاهرتهم، ونتج عن ذلك بعد عدة سنوات جيل كبير يحمل هوية مزدوجة، ربما إلى اليوم.. «ثم سادت اللغة الإيطالية التي كادت أن تطغى على اللغات الوطنية، وواصلوا تدفقهم إلى أن بلغ عددهم حتى العام ١٩٤٠ حوالي ٢٠% من مجمل سكان إريتريا» (٢٣).

ثمة أهداف أخرى للسلطة الاستعمارية الإيطالية في إريتريا من النهضة التي استحدثتها لرفاهية المستوطنين، فقد شرعت موازاة لذلك في استغلال

الثروات والموارد الطبيعية في عائدات اقتصادية تعينها على تغطية نفقات الصرف على مستعمرات لها في مناطق أخرى، إلى جانب تجهيزها - أي إريتريا - بحيث تكون سوقاً ملائماً لتصريف المنتجات الإيطالية.

أما الأهداف العسكرية، فقد تمثلت في التركيز عليها كنقطة انطلاق إلى مناطق أفريقية أخرى تُرمع احتلالها، مثلما حدث في غزوها المُشار إليه لإثيوبيا في العام ١٩٣٥. من أجل ذلك، استحوذت البنية التحتية على قدر كبير من الاهتمام.

غير أن واقع الحال تغيّر جذرياً بعد أن تجرّعت إيطاليا مرارة الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، واتفق أن تتولى مستعمراتها الأفريقية - ومن بينها إريتريا - إلى بريطانيا وفق اتفاقية الصلح التي وقعتها مع الخلفاء في باريس في ١٠ فبراير (شباط) ١٩٤٧.

نبيذ قديم في قارورة جديدة..

وفقاً لاتفاقية باريس تلك، كان من المفترض أن يكون الاحتلال البريطاني مؤقتاً، مع أنه بالمقياس الزمني كذلك، حيث لم يدم طويلاً (١٩٤١-١٩٥٢)، إلا أن الأحداث التي جرت خلالها كانت أضخم من أن تحتويها تلك السنوات الخمس.

وقد تزامن مع نهايته أو قبلها بشهور قليلة بداية انحسار ظله في السودان، الذي كانت تحكمه ثنائياً مع مصر، فإثر ملابسات كثيرة أقدمت مصر من طرف واحد في ٨ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١ على إلغاء اتفاقية الحكم الثنائي الموقعة بينهما في العام ١٨٩٩، وكذا معاهدة ١٩٣٦، وأصدر الملك فاروق قانوناً يقضي بوضع دستور جديد للسودان وتسميته ملكاً على مصر والسودان.

«أما في إريتريا، فاتفاقية باريس نصّت على أن تدير بريطانيا شئونها ريثما يتم تقرير مصيرها مع المستعمرات الإيطالية الأخرى في أفريقيا. فكان مدخلها انتهازياً، حيث وعدت الإريتريين بأنهم لن يعودوا مطلقاً إلى الحكم الإيطالي وأنها لن تبقى طويلاً. وقد صدقت في الثانية، وهيأت لها الأولى أن تحل محل الإيطاليين دون أدنى مقاومة، ولأنهم كانوا موضع ترحيب باعتبارهم محررين. وقد أعطى الشعب الإريتري تعهدات بأنه إذا ساعد على هزيمة الإيطاليين سيتلقى مساعدة البريطانيين على ممارسة حقه في تقرير المصير» (٢٤). وتبعاً لذلك كان هنالك «نحو ٦٠ ألف إريتري أرسلوا إلى ليبيا وحدها» (٢٥).

نتيجة عدم الاطمئنان لأسباب استعمارية (فوبيا الاستيطان)، بدأت الوعود البراقة الأولى تذروها الرياح، وانسلّ من تلك العتمة القاسية نمط تفكيري جديد، لخصه المسئول الإداري البريطاني الرئيسي عن إريتريا في الفترة ١٩٤٢-١٩٤٤، فقد أعرب في العام ١٩٤٥ عن اعتقاده بأن دولة إريتريا المستقلة «لن

تكون نهايتها سوى فوزى سياسية أو تجدد السيطرة الأوروبية، لأنه لا توجد هناك طبقة حاكمة أو إدارية يمكن تصورها». (٢٦)

انعكست هواجس بريطانيا وشكوكها في إهمالها التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث خلال الاستعمار الإيطالي لإريتريا بعلاّته التي ذكرناها، ومقابل ذلك تزايد اهتمام بريطانيا بالجانب العسكري، فعمدت إلى إنشاء قواعد وشبكات التقاط متطورة ومصانع للتصنيع الحربي.

على الجانب الآخر - بعد أن أزيحت إيطاليا عن إثيوبيا - عاد هيلاسلاسي من منفاه في لندن في مايو (أيار) عام ١٩٤١، وعملت بريطانيا على مساعدته لاسترجاع العرش السليبي، وإعادته للحكم وفق اتفاقيات عقدها معه.

كان ذلك تكريساً للدور البريطاني الذي سبق الدول الأوربية الأخرى في إقامة علاقات مع حكام أثيوبيا، «تارة تؤيد أحدهما ضد الآخر كما فعلت مع يوهانس ضد ثيودور، وتارة توجه بنفسها حملة عسكرية كما فعلت ضد إمبراطور الحبشة، ومرة تشجع إيطاليا على احتلال إريتريا، ثم أخيراً تطرد إيطاليا وتقوم بالمهمة نفسها». (٢٧)

أثيوبيا.. نائب الفاعل

ظَلَّ الفاعل في الاحتلال السابقة التي مرّت بها إريتريا في الحقب التاريخية المختلفة سافراً، شأنها في ذلك شأن كثير من دول المنطقة التي وقعت تحت نير الاستعمار.. صفحات قائمة بل شديدة السواد.. بلا مواقف أخلاقية، ودون أدنى اعتبارات حضارية.

كان الاعتقاد السائد أن شعوب هذه المناطق هي أدنى مرتبة في سلم الإنسانية، ولهذا كانت الدول تشتري وتباع في مزادات الدول الاستعمارية بغض النظر عن مصائر شعوبها، ودون التفات لتطلعاتهم وطموحاتهم وأحلامهم.

كان الهدف واحداً وإن تعددت وسائله، وهو امتصاص خيرات هذه الدول، ومن ثمّ تصنيعها في الدول الاستعمارية، وإعادة تصديرها مرّة أخرى لتلك الدول، لربما استهلاكها قرب الفوارق الحضارية بين المستعمر والمستعمّر.

في بداية النصف الثاني من القرن الماضي، أخذت حقبة تاريخية جديدة في التشكيل، خاصة بعد اتساع مساحة التيار الوطني المناهض للاستعمار في كثير من الدول، الأمر الذي استدعى ضموراً في السياسات التوسعية الاستعمارية، وبالتالي عمدت الحرباء إلى تغيير جلداهما، فحلت إستراتيجية الاستعمار المستنتر بدلاً عن الاستعمار السافر. أي أن الدول الاستعمارية «الفاعل» ما أن استبصرت بعين «زرقاء اليمامة» مصائرها الأيلة إلى زوال حتى وضعت يدها على من يقوم بتنفيذ

سياساتها "نائب الفاعل". وفي هذا الإطار يمكن فهم تقلب إثيوبيا ذات اليمين وذات اليسار على مدى نصف قرن في احتلالها لإريتريا.

كانت فترة الاحتلال البريطاني - على قصرها - قد شهدت أحداثاً جسيمة في التاريخ الإريتري، أو فلنقل صفعات كبيرة - إن جاز التعبير - وضعت بصماتها المشوّهة على الخد الإريتري.. ساهم في هذه الصفعات على نحو كبير: توطيد علاقة الإمبراطور هيلاسلاسي مع الدول الغربية، وتحديداً مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي سارع من تزايد وتيرة الأطماع الإثيوبية على إريتريا، ولعل أكبر الصفعات التي مهّدت لاستحكام الأطماع الإثيوبية، إجازة الأمم المتحدة لمشروع قرار يقضي بإقامة اتحاد فيدرالي بين إريتريا وإثيوبيا تحت الرقم ٣٩٠ أ (٥)، وكان ذلك في ٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥٠ في الدورة الخامسة.

صحيح أنه سبق هذا القرار شدّ وجذب وتباين في الآراء مع دول أخرى مؤثرة، ارتبطت عضويةً بتقرير مصير إريتريا وفقاً لاتفاقية باريس، مثل فرنسا والاتحاد السوفيتي (سابقاً)، لكنها كانت عديمة الجدوى.

جاءت مناقشة الأمم المتحدة للموضوع في دورتين (الثالثة والرابعة) لذات العام، بعد فشل حكومات دول الحلفاء الأربع المنتصرة في الحرب العالمية الثانية (أمريكا، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي) في التوصل إلى قرار مؤخّذ بشأن المستعمرات الإيطالية، التي تنازلت عنها الأخيرة بموجب اتفاقية باريس (١٩٤٧).

وكانت هذه الاتفاقية قد نصّت في مادتها رقم ٣٣ على أنه: «إذا لم تتمكن الدول الأربع من الوصول إلى اتفاق حول تصفية أي من هذه الأراضي خلال سنة من تطبيق معاهدة السلام، فإن الموضوع يُحال إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لاتخاذ توصية بشأنه، وتوافق الدول الأربع على قبول التوصية وعلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتطبيقها». (٢٨)

صدر القرار رغم أن اللجنة الخماسية (بورما، جنوب أفريقيا، باكستان، غواتيمالا، النرويج) التي أوفدها الأمم المتحدة في دورتها الرابعة لتقصي الحقائق عادت بأراء متناقضة في تقريرها الذي قدّمته يوم ٢٨ يونيو (حزيران) ١٩٤٩.

كان القرار الصادر أقرب إلى المقترح الذي تقدّمت به بورما وجنوب أفريقيا، وهو إقامة اتحاد فيدرالي مع إثيوبيا وتحت سيادتها. في حين كان اقتراح النرويج فيه نوعٌ من المساومة التاريخية، حيث أكد على اتحاد غير مشروط مع إثيوبيا، بحيث يضم كل الأراضي الإريتريّة إليها، ماعدا الجزء الغربي، ليظلّ تابعاً للإدارة البريطانية. وجاء الاقتراح النرويجي انسجاماً مع تطلّعات الإدارة البريطانية التي كانت تحكم السودان آنذاك. أما غواتيمالا وباكستان فقد اقترحتا وضع إريتريا تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة أقصاها ١٠ سنوات، تحصّل بعدها

إريتريا على الاستقلال، وكان ذلك شبيهاً لحد ما باقتراح بريطانيا نفسها مع فارق أن الأخير هذا يضع إريتريا تحت الوصاية الإثيوبية لنفس الفترة بدلاً عن الهيئة الأممية، وجاء الاقتراح البريطاني في الأصل بعد تراجعها عن مقترح "لثمن" تضمنته خطة "بيفن- سفورزا"، ويهدف إلى تقسيم المستعمرات الإيطالية الثلاث (ليبيا، الصومال، إرتريا) على أن يتناصف هذه الأخيرة كل من السودان وأثيوبيا.

نزل القرار الفيدرالي على الإمبراطور هيلاسلاسي برداً وسلاماً، لكنه لم يرو غليله، ولم يشبع شهيته في قضم إريتريا نهائياً وإلي الأبد، وفي سبيل ذلك نشط مستخدماً شتى الأساليب، مرّة بقمع الحركة الوطنية الإريترية التي شبت عن الطوق بعد أن ساءها تنكر بريطانيا لتعهداتها، فنهضت لأخذ حقوقها بيدها، وأخرى بدعم المواطنين الذين انتظموا في حزب الوحدة مع إثيوبيا.. وهكذا.

على المستوى الخارجي، «بادر الإمبراطور بتقديم مزيد من الإغراءات للدول المؤثرة في قرار الضم النهائي الذي أصبح هدفه، فقام مثلاً في العام ١٩٥٠ بإرسال كتيبة من حرسه الإمبراطوري الحسن التدريب لنتقاتل إلى جانب الأمريكيين في الحرب الكورية» (٢٩)، وقبل أن تقوم بريطانيا بتسليم إريتريا في العام ١٩٥٢ «وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع الإمبراطور هيلاسلاسي معاهدة دفاع متبادل سرية تستمر ٢٥ عاماً» «تستأجر» فيها الولايات المتحدة قاعدة كاغينو، ويحصل هيلاسلاسي على مساعدة عسكرية وغير عسكرية» (٣٠). في حين أشار آخرون إلي أن الإمبراطور أبرم هذه المعاهدة مع الولايات المتحدة «نتيجة تأييدها للقرار الفيدرالي وبعقد لمدة ٩٩ عاماً» (٣١).

ضمن هذه الأجواء ظلّ الاتحاد السوفيتي (السابق) ثابتاً علي موقفه الذي طرحه مندوبه في الأمم المتحدة عام ١٩٥٠، أثناء تداول القضية الإريترية في أروقة الأمم المتحدة. وكان في تمسك الاتحاد السوفيتي بحق تقرير المصير للشعب الإريترى تصالح مع المنهج، لأن هذا الموقف جاء انسجاماً مع مبادئه الفكرية وأطروحاته السياسية الداعمة لحركات التحرر آنذاك - وأينما وجدت - في تصديها لقضايا شعوبها.

مع أن الاتحاد السوفيتي قد طرح في البداية «منح شعب إريتريا الاستقلال الفوري وخروج القوات البريطانية خلال ثلاثة أشهر مع إعطاء ميناء عصب لإثيوبيا» (٣٢)، لكن الغريب أنه عندما جرت مياه كثيرة تحت الجسر في العقدين التاليين للقرار الفيدرالي، وصار الصراع في ذروته بين القطبين الكبيرين، أصابت المياه السد السوفيتي فأحدثت فيه ثقباً وخدوشاً، فتلونت المبادئ واكتسبت لوناً رمادياً باهتاً.

قام الاتحاد السوفيتي في منتصف السبعينات بسحب ذبوله من «صومال سياد بري» بعد أن ينس من أدلجتها ووضع كل بيضه في سلة «إثيوبيا مانغستو»

بدعوى أن نظاماً جديداً خرج من رحم القوميات الإثيوبية حاملاً الشعارات التقدمية والاشتراكية والثورية. وهذا التلاحق بالضرورة تطلب أن يقلب ظهر المجن لحركات التحرر الإريتريّة. ودرءاً للحرج السياسي، صار الاتحاد السوفيتي يدعو إلى حكم ذاتي إقليمي في إريتريا بدلاً عن تقرير المصير، باعتبار أن الحكم الذاتي هو الإطار الأكثر تقدماً لمسألة تقرير المصير.

في الواقع ليست الشعارات وحدها هي التي جذبت الفراشة السوفيتية لامتناص رحيق "الزهرة الجديدة" (٣٣)، وإنما - علاوة على ذلك - تغلبت المصلحة الجيوستراتيجية التي فاضلت بين الصومال الذي يطل على المحيط الهندي، وأثيوبيا "المطلّة" على البحر الأحمر، حيث مفترق الطرُق إلى ثلاث قارات، كما أشار إعلان الخارجية السوفيتية الذي ورد ذكره، وما كانت هذه الأخيرة ستكون ذات إستراتيجية كبيرة للاتحاد السوفيتي لولا أنها "متصلة" بالبحر الأحمر.

كذلك في سياق المفاضلة، أيضاً عنت إثيوبيا جيوسياسياً بالنسبة للاتحاد السوفيتي أن تكون بمثابة السد المنيع من تغلغل "الإمبريالية الأمريكية" التي وضعت دولاً أخرى مطلة على البحر الأحمر تحت قبضتها.

وحتى لا نغرق كثيراً في مناهات التآرجح السوفيتي بالنسبة للقضية الإريتريّة التي أربكت مواقفه، نعود إلى تداعيات القرار الفيدرالي، الذي قلنا بعد صدوره بدأ الإمبراطور هيلاسلاسي في تنفيذ كل ما يوصله إلى هدفه النهائي. وقد بدأ بضخ دعائي مركزاً على تكرار القول في كل محفل بأن مصالح الأمن والسلام والاستقرار في شرق أفريقيا تحتم ضم إريتريا إلى إثيوبيا، وذلك حفاظاً على حقوقها المتعلقة بالروابط التاريخية والاجتماعية، وتأميناً لمصالحها الاقتصادية بما في ذلك حاجتها الضرورية لمنفذ بحري، واستغل في ذلك الاعتبارات التي اعتمد عليها القرار الفيدرالي.

وكان القرار الفيدرالي قد نصّ على أن إريتريا وحدة تتمتع بحكم ذاتي في إطار إثيوبيا المتحدة، ومنح الحكومة الإقليمية سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية محدودة في الشؤون المحليّة.

استوجب القرار تعيين مفوض من الأمم المتحدة "أنزى ماتينزو" للتحضير لمشروع دستور لإريتريا لكي تجيزه الجمعية التشريعية بدعوة من السُلطة البريطانية.

لقد كان القرار الفيدرالي في واقع أمره فرصة للإمبراطور هيلاسلاسي لممارسة سياساته الباطنية للاستفراد بإريتريا، وكان أدواته في تنفيذ هذه السياسات ممثلة المقيم في أسمر "اندار غيناتشو" الذي تجاوز كل السُلطات الممنوحة له كظل للإمبراطور في إريتريا.

كان الإمبراطور هيلاسلاسي يهدف من جهة للسيطرة على الحكومة الفيدرالية بتقليل مسؤولياتها، ومن جهة أخرى ممارسة سياسة ترهيب في أوساط الإريتريين لإخضاعهم بالقوة.

في سبيل بلوغ ذلك الهدف، كانت هنالك سلسلة إجراءات انتقامية، منها قمع الحركة الوطنية بكافة وسائل البطش والقتل والاعتقالات، محاولة اجتثاث الهوية الثقافية بإلغاء اللغتين العربية والتيجرينية، وإحلال الأمهرية بدلاً عنهم، إلى أن خُص إلى إنزال العلم الإريتري في العام ١٩٥٨.

كان لجوء الإمبراطور إلى هذه الإجراءات مبكراً لإدراكه أن الربط الفيدرالي لإريتريا بإثيوبيا هو بمنظور واقعي "شراكة غير متكافئة"، لا من الناحية السياسية ولا الاقتصادية، إذ أن الاحتلالات المتعاقبة على إريتريا رغم انتقاصها من مظاهر السيادة كما ذكرنا، إلا إنها أحدثت تقدماً صناعياً وتجارياً وزراعياً، في الوقت الذي ظلت فيه إثيوبيا أسيرة سياسات الهيمنة الإقطاعية التي أضفت على مواطنيها تخلفاً اقتصادياً واجتماعياً. وحتى تُردم هذه الفجوة، قام الإمبراطور بعد صدور القرار الفيدرالي بإكمال ما تبقى من سياسة تفريغ إريتريا، فأمر بنقل كثير من المؤسسات الإنتاجية والمصانع العاملة إلى إثيوبيا.

على المستوى السياسي، كان التباين واضحاً بين مشروع الدستور الإريتري الذي شمل بعض التوجهات الديمقراطية وبين الدستور الأثيوبي المجاز في العام ١٩٣١، والذي ينحو منحىً أوتوقراطياً بيتناً، بل هو في الأساس وضع لتكريس الهيمنة الإقطاعية. ولم تكن التعديلات التي أجريت عليه في العام ١٩٥٥ إلا بغرض تضمينه توجهات زخرافية ديمقراطية، لتواكب الزواج الكاثوليكي المتدثر بمظلة الفيدرالية مع إريتريا.

زواج كهذا استدعى تدبير السياسة، إذ انصرفت الكنيسة عن مهامها الأخروية، وبدأت في ممارسة مهام دنيوية فقامت باستخدام شتى أنواع "المخصّيات" السياسية لكي يثمر "الرباط المقدس" ابناً شرعياً بولادة قيصرية، تمثلت في "إنجاب" قرار إعلان ضم إريتريا نهائياً إلى إثيوبيا في ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٢.

ثمّة سبب آخر في ذات السياق أدّى إلى تعجيل الإمبراطور بإعلان قرار نسخ الفيدرالية من جانب واحد وضم إريتريا، وقد كان هذا السبب مفاجئاً للإمبراطور نفسه، الذي ظن انه قد تحصّن في البلاط الإمبراطوري وفقاً لمبدأ التفويض الإلهي.. ففي ديسمبر (كانون الأول) من العام ١٩٦٠ كان الإمبراطور في رحلة إلى أمريكا اللاتينية (الأرجنتين)، وأثناء وجوده فيها وقعت أول محاولة انقلاب ضده، ولفترة من الوقت احتجبت أخباره ولم تُورد أي وسيلة إعلامية رد فعله، ولم يُعرف حينها إن كان في الأرجنتين أم أنه غادرها إلى مكان آخر، إلى أن

بنت وكالة الأنباء الفرنسيّة خبراً أفاد بأن: «الإمبراطور المخلوع سيصل إلى الخرطوم»، ولم يلحق الخبر بأي معلومات إضافية توضح ما إذا كان سيبقى في السودان ويطلب اللجوء السياسي، أم انه يعتزم القيام بخطوة أخرى.

عند وصوله إلى الخرطوم، كان الفريق إبراهيم عبود في استقباله ومعه بعض أعضاء المجلس العسكري، وقد أعدّ له استقبال باهر لأنه تنامى إلى علم السلطة في الخرطوم أن الانقلابيين في أديس أبابا لم يسيطروا على الوضع تماماً، وأن الحركة التي قاموا بها تبدو فطيرة بعض الشيء.

منح الاستقبال المهيب الإمبراطور الثقة في نفسه مجدداً، فطلب على الفور المغادرة إلى أسمر، ولم يثنه أحد عن ذلك، بل أعدت له طائرة خاصة أقلته إلى هناك، ورافقه بعض الصحفيين، و«عند وصوله المثير الذي حدث علي أرض المطار، إذ ما كاد الإمبراطور يطل من باب الطائرة حتى خرّ الجميع على الأرض» (٣٤)، وكان ذلك مؤشراً علي أن الانقلاب لم يطل أمده، فأجهض علي الفور، وعاد الإمبراطور إلي كرسيه ليبقي فيه بعد ذلك نحو ربع قرن دون محاولة مماثلة إلا حينما اقتلع من ذاك الكرسي اقتلاعاً من ضبّاط آخرين، شاب التردّد خضاهم بادي الأمر.

تعتبر واقعة الانقلاب تلك من المفارقات التاريخيّة، إذ أنها لو قدر لها أن تأخذ مداها لربما تعيّر وجه التاريخ، أو لربّما أن سطره اكتست بلون آخر غير اللون الأحمر الذي اكتسبته من الدم المراق لعشرات الآلاف من البشر في ثلاث حقب زمنيّة.

لكن التاريخ مضى علي المنوال الذي اراده الإمبراطور، وعمل له بقرار ضم إريتريا، وبعد أن أعلن ذلك القرار غضّت كل الدول – لا سيّما الاستعماريّة – الضرف وكأنما الأمر لا يعنيه في شيء، أو بالأحرى لأنها تواطأت أساساً في المشاركة، إما بالدعم أو الصمت، وامتد ذلك حتى لهيئة الأمم المتحدة الوعاء الجامع لدول العالم القوى، منها والضعيف، وتلك التي تتأرجح بين الصفتين.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فلم تجرؤ علي الكلام، لأن فيها كان مشغولاً حينذاك بازدراد عضايا الإمبراطور علي النحو الذي ورد ذكره.

هوامش الفصل الأول

- (١) Kessings, P. ٢٨٩٩٢ (استناداً إلى "وراء الحرب في إريتريا" ص ٨١ إعداد بازيل ديفيدسون، ليونيل كليف، برخت هابتي سيلاسي.
- (٢) المصدر نفسه ص ١١.
- (٣) السودان عبر القرون - د. مكي شببكه ص ١٦٢.
- (٤) المصدر نفسه ص ١٦٦.
- (٥) وراء الحرب في إريتريا ص ٣٩ (وفقاً للمؤلف أبيسينيا تعني وصف حكام يمثلون مملكة امهرا التي ازدهرت أولاً في مرتفعات شوا ولاحقاً "بعد أحمد غراني في مطلع القرن السادس عشر" في غوندار).
- (٦) المصدر نفسه ص ٣٩.
- (٧) المصدر نفسه ص ٤٠.
- (٨) السودان عبر القرون - مصدر سابق - ص ٢٢١.
- (٩) النيل الأبيض - آلان مورهد - ص ١٩١.
- (١٠) السودان عبر القرون - ص ٢٢١ (زغاوه وميدوب أسماء لقبائل استوطنت في غرب السودان ولها إمتدادات عرقية خارج ذلك النطاق الجغرافي).
- (١١) النيل الأبيض - مصدر سابق - ص ٢٧١.
- (١٢) الأبعاد الدولية لمعركة إريتريا - محمد أبو القاسم حاج حمد - ص ٣٦.
- (١٣) المهديّة والحبشة - د. محمد سعيد القُدال ص ٣٨.
- (١٤) السودان المازق التاريخي وأفاق المستقبل - محمد أبو القاسم حاج حمد ص ١٠٥.
- (١٥) دولة المهديّة في السودان - هولت - ص ٥٨ (استناداً إلى المصدر السابق ص ١١١).
- (١٦) السودان المازق التاريخي - مصدر سابق - ص ١١١.
- (١٧) المهديّة والحبشة - مصدر سابق - ص ١٢٢.
- (١٨) السودان المازق التاريخي - مصدر سابق - ص ١١١.
- (١٩) وراء الحرب في إريتريا - مصدر سابق - ص ١١.
- (٢٠) إريتريا بركان القرن الأفريقي - إعداد جبهة التحرير الإريترية - ص ٢٨.
- (٢١) المصدر نفسه ص ٢٩.
- (٢٢) المصدر نفسه ص ٢٩.
- (٢٣) وراء الحرب في إريتريا - مصدر سابق - ص ١٠٥.
- (٢٤) وراء الحرب في إريتريا - مصدر سابق - ص ٤١.
- (٢٥) انظر P. ٤١ In Defense of Eritrean Revolution - استناداً إلى المصدر السابق ص ٥٥.
- (٢٦) س. هـ. لونغريغ (تاريخ إريتريا الموجز - أو كسفورد ١٩٤٥ ص ١٧١ استناداً إلى المصدر السابق ص ١٤).
- (٢٧) إريتريا بركان القرن الأفريقي - مصدر سابق - ص ٣٦.
- (٢٨) المصدر نفسه ص ٥١.
- (٢٩) وراء الحرب في إريتريا - مصدر سابق - ص ٤٤.

- (٣٠) المصدر نفسه ص ٤٥ (واستناداً إليه "كاغينو" إسم الكتيبة التي أرسلت للقتال في كوريا، كما أنه كان أيضاً الاسم الحربي لرأس ماكونين والد هيلاسلاسي) وبعد تحرير إريتريا هيأتها الحكومة لتكون سكناً للمقاتلين وما تزال.
- (٣١) حركة تحرير إريتريا - الحقيقة والتاريخ - محمد سعيد ناود ص ٤٤٩ .
- (٣٢) إريتريا بركان القرن الأفريقي- مصدر سابق - ص ٤٦ .
- (٣٣) الاسم المعرب عن الأمهرية والذي تعنيه العاصمة الأثيوبية (أديس أبابا).
- (٣٤) الدبلوماسية السودانية - مواقف ووقائع - محمد سعيد محمد الحسن - ص ٨٧ .